العالم يحتفل اليوم بالذكرى 65 لليوم العالمي لحقوق الانسان

مشهور: نعد لتحولات تاريخية لتعزيز حقوق الإنسان في اليمن

إبراهيم الأشموري

تحتفل بلادنا اليوم مع سائر البلاد العالم بالذكرى الـ 65 لليوم العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار «20 عاما من العمل لأجل حقوقك».

وقالت وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور في تصريح لـ«الثورة» بأن إحياء هذه المناسبة العالمية يأتي تأكيداً على اهتمام اليمن وكافة الشركاء العاملين في هذا المجال بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن الاحتفال يتزامن مع ما يشهده اليمن من تحول تاريخي إنساني يتجلى من خلال مخرجات فرق عمل الحوار الوطني الشامل الذي تسعى اليمن من خلاله إلى تطبيق روح ونص مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأضافت مشهور بأن الوزارة تسعى إلى جعل الاحتفال بهذه الذكرى العظيمة متوجاً بالنجاحات التي تحققت في مخرجات الحوار الوطني والتي ستتحول إلى مدخلات لبناء اليمن الحديث في كافة المجالات والإنجازات المتحققة في ميادين حقوق الإنسان خلال العام الجاري إلى جانب تحقيق بعض توصيات المؤتمر الوطني الأول لحقوق الإنسان المنعقد في ديسمبر من العام الماضي 2012م.

ولفتت الوزيرة مشهور إلى أن المرحلة القادمة ستشهد تنفيذ عدد من الخطوات الهامة في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ التعهدات والالتزام بالتوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال قراءة موضوعية للتحديات.

وأشارت وزيرة حقوق الإنسان إلى أنه سيتم خلال الاحتفال استعراض مستوى التزام بلادنا بالقواعد والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى استعراض ماتم انجازة في سبيل إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان الى جانب الاجراءات التنفيذية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان وتعزيز مشاركة المرأة ومناهضة العنف والتمييز ضدها والتي تواكب العقد الرابع لمصادقة بلادنا للاتفاقيات الدولية لمناهضة التمييز ضد المرأة.

كما سيتم استعراض مخرجات ورش العمل التي ستقام على طريق الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان والمتمثلة في ورشة عمل «TASK FORCE» الرابع وورشة عمل خطة عمل الوزارة بشأن المختفيين قسريا اضافة الى ورشة عمل ومتابعة توصيات مؤتمر السكان والتنمية وورشة العمل حق وواجب والعمل الطوعي احتياج وضرورة.

ويحمل هذا اليوم دلالات عميقة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الذي أقر للإنسان حقه في التمتع بحقوقه الطبيعية وحقه في الحياة وتمكينه من كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الحقوق المدنية والسياسية.

استمرار الانتهاكات رغم مرور 65 عاماً على الاعلان

الأمم المتحدة تحتفل اليوم باليوم العالمي لحقوق الإنسان

قاسم الشاوش

يحتفل العالم اليوم،باليوم العالَمي لحقوق الإنسان الذي اختارته منظمة الامم المتحدة تحديدا بهذا اليوم الذي شهد صدور الإعلان العالمي لحقوق الذي مضى عليه 65 عاما تعرضت فيه منظومة حقوق الإنسان لمزيد من الانتهاكات التي تتزايد بوتيرة متسارعة ومأساوية في على ارض البيسطة وخاصة في البؤر والصراعات التي يشهدها عالم اليوم .. أي أن هذه المنظومة التي أقرت عام 1948م.. هي في انتكاس متواصل يرثي لها الضمير الإنساني المؤكد لفشل المنظمة في العمل على استتباب الأمن والسلم الدوليين

ويأتي احتفال العالم بهذه المناسبة في وقت تتعرض حقوق الإنسان لانتهاكات وممارسات عديدة في اماكن مختلفة من العالم خاصة التي تشهد صراعات ونزاعات مسلحة وطائفية وحروب تهدّد السلام العالمي وكذا ارتفاع في نسبة البطالة والفقر

ويعد الاعلان مكسبًا هامًا لجميع المُجتمعات الإنسانيّة، وهوَ يُؤكد على إحترام مبادئ الإنسانيّة وكرامة البشر والمُساواة بينهم...

وينُصّ الإعلان على أنّ الناس جميعًا وُلِدُوا أحرارًا ومُتساوين في الكرامة والحُقوق. ولِكل إنسان حقّ التمتع بجميع الحقوق والحُريّات المذكورة في هذا الإعلان، من دون تمييز عُنصري كالعرق أو اللون أو الدين أو الرأي...

ويمثل الاعلان الوثيقة الهامة في تحديد منطلقات ومفاهيم حقوق الإنسان في العالم. بل إن الإعلان – وعلى الرغم من كونه إعلانا للمبادئ يحمل الطابع القيمي وليس اتفاقية ملزمة لأطرافه – ما زال هو المرجعية الأساسية التي يتم الاستناد إليها في تعريف حقوق الإنسان..

وبعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10من ديسمبرعام 1948م أضحت حقوق الإنسان شأنا دولياً بعد أن كانت شأنا محليا وداخليا في عهد عصبة الأمم حيث كان القانون الدولي معنياً فقط بتنظيم العلاقات الدولية بين الدول دون توفير الحماية للأفراد والجماعات وكانت علاقة الحكومات بمواطنيها شأنا داخليا بعيدا عن سلطة القانون الدولي. البداية ..بعد الحرب العالمية الثانية وبعد معاناة البشرية من الحرب العالمية الثانية التي كبدت الانسانية أكثر من عشرين مليون قتيل والكثير من التجاوزات اللا انسانية صادقت الجمعية العامة للامم المتحدة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان باعتباره إحدى الوثائق الاساسية لحقوق الانسان في الامم المتحدة ونال موقعا هاما في القانون الدولي...

وقد صوتت عليه 48 دولة بنعم ولم تصوت ضده أي دولة وامتنعت 8 دول عن التصويت .ومنذ ذلك التاريخ والعالم يحتفل في يوم الـ10من ديسمبر من كل عام كيوم لحقوق الانسان وتقوم الامم المتحدة والدول الاعضاء فيها ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان بفعاليات عديدة في هذه المناسبة وهو يوم توزيع جائزة الامم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

ويعتبر الإعلان معيارا مشتركا للإنجاز لدى جميع الشعوب وجميع الأمم، ينبغي لبلوغه أن يقوم الأفراد والمجتمعات في العمل على السعي بتدابير وطنية ودولية مطردة إلى ضمان الاعتراف بحقوق الإنسان على نحو عالمي وفعال..

ومع أن الإعلان، بما يتضمنه من مجموعة كبيرة من الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ليس وثيقة ملزمة، فإنه يشكل مصدر إلهام لإعداد أكثر من 60 صكاً من صكوك حقوق الإنسان والتي تشكل معاً معياراً دولياً لحقوق الإنسان.

وقد تحققت الموافقة العامة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الإعلان ما أكسبَ الإعلان مزيداً من القوة وأبرز أهمية حقوق الإنسان في حياتنا اليومية...

الحقوق الواردة في الإعلان العالمي..

تقدمت مواد الإعلان ديباجة تؤكد على الاسباب القوية التى دفعت المجتمع الدولى بضرورة توحيد المعيار لحقوق الإنسان جاء فيها:

- لمّا كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم... ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤهـا قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني..

وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة...ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم... ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدمًا وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية... ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها... ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد. فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطاتها..

إرساء حقوق الانسان

إرساء حقوق الإنسان من قبل الأمم المتحدة منذ صدور الميثاق مر بمراحل عدة وخاضت الأمم المتحدة صراعاً مريراً من أجل تثبيتها:

المرحلة الأولى:1960-1945م مرحلة التركيز على الحقوق الفردية للإنسان، بدأ بصدور الميثاق في 26 حزيران 1945م والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10/12/1946م واتفاقية منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية و1944م ومنع الاتجار بالرقيق واستغلال البغاء 1949م وهذه المرحلة سميت بالجيل الأول لحقوق الإنسان.

المرحلة الثانية: 1975-1960م مرحلة التقنين وذلك بصدور العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث ربطت حقوق الإنسان الفردية وحقوق الشعوب والنص على الحقوق الجماعية وإدانة التمييز العنصري والفصل العنصري وذلك تحت تأثير مؤتمر الدول الأفريقية، وسميت هذه المرحلة أيضا بالجيل الثاني لحقوق الإنسان.

المرحلة الثالثة: 1977م أي الجيل الثالث لحقوق الإنسان وهي مرحلة تكريس الحق في التنمية وحق العيش في بيئة نظيفة ومنع تلوثها والحق في السلام والحق في التضامن والحق في الثروة الموجودة في قاع البحار، والحق في الإغاثة عند الكوارث الكبرى...

وتأتي أهمية الإعلان لكونه أول تقنين دولي يعني بحقوق الإنسان ويدافع عنها، حيث صدر العديد من المواثيق الإقليمية قبل ذلك.. كما أصبح مصدرا لما يربوعن 80 اتفاقية دولية معنية بحقوق الإنسان والعديد من الاتفاقيات الإقليمية.. وتتصف الحقوق الواردة فيه بالعالمية والفردية أيضا، أي يجب أن يتمتع الفرد بهذه الحقوق وتحترم أينما كان ومن كان... كما يتحتم على الدول والأطراف المعنية بها عند الالتزام بالإعلان والمواثيق الدولية أن تنحوا منحا ديمقراطيا وأن يسودها القانون حيث لا يمكن التخيل بتطبيق هذه المبادئ واحترامها في غياب دولة القانون والديمقراطية...وأصبح الإعلان مصدرا لدساتير والقوانين الداخلية للدول الأعضاء

وعند الحديث عن مسألة حقوق الإنسان بوصفها إحدى قضايا السياسة الدولية المهمة نجد أنفسنا أمام تساؤلات أساسية عده أهمها ارتباط مسألة حقوق الإنسان بالبعدين الدولي والقومي بنفس الوقت وعلاقتها بالمواثيق والمعاهدات الدولية من ناحية وبالقوانين الوطنية للدول من ناحية أخرى وكذا تحديد أولويات الحقوق في قائمة حقوق الإنسان في المجتمعات الإنسانية، فهل الحقوق السياسية أهم من الحقوق الاقتصادية أم العكس هو الصحيح إضافة إلى قضية الموازنة بين مبدأ صالح الفرد من جهة ومبدأ الصالح العام وامن النظام الاجتماعي من جهة أخرى ، ومن هي الجهة التي يمكن أن تحدد نقطة التوازن ومسألة العالمية والخصوصية في حقوق الإنسان، وحق المجتمعات الإنسانية في الاختلاف حول بعض أسس ومضامين الحقوق الإنسانية.

وأخيرا تأتي مسألة التناقض بين الدعوة العالمية لحقوق الإنسان واضطهاد الشعوب وهي مسألة تعود في جزء منها إلى ذاكرة التاريخ القريبة للممارسة الأوروبية في إفريقيا، وتتجسد اليوم في احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وممارسات القمع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والتي تحدث يوميا بشكل علني دون أن تفعل أميركا وأوروبا داعيتا حقوق الإنسان الرئيسيتان في العالم ـ شيئا لمنعها أو للتخفيف منها أو لمعاقبة إسرائيل التي تقوم بأعمال إجرامية ضد الشعب الفلسطيني..

والحقوق الواردة فيه غير قابلة للتحويل أو التنازل عنها وأنها كل لا يتجزأ وأنها مرتبطة بعضها بالبعض فتعزيز حق يساعد على تعزيز الحقوق الأخرى والعكس صحيح انتهاكها يؤثر على بقية الحقوق..

- عدم وجود ترتيب هرمي وزمني لهذه الحقوق فكلها وبشكل متساو مهمة لتحقيق السلامة والأمان والحرية لكل فرد.

- تعتبر هذه الحقوق الحد الأدنى من الحقوق التي يجب أن يتمتع ويلتزم بها الأفراد والجماعات

وتعد قضية حقوق الإنسان من أهم القضايا المطروحة حالياً على الساحة السياسية، والتي احتلت الصدارة من حيث الاهتمام العالمي والمحلي فعلى الصعيد العالمي، ظهرت الحاجة للسلم العالمي وضرورة خلق توازن دولي، إضافة إلى سعي عدد من الشعوب لتحقيق استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وبناء الدولة الوطنية ، فظهرت هيئات ومنظمات المجتمع الدولي المعنية بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، والتي انبثقت عنها العديد من المبادئ والاتفاقيات الدولية في شتى مجالات الحقوق الإنسانية..

وفي المنطقة العربية جاءت التحولات الاخيرة المتعلقة بما يطلق عليه اسم "الربيع العربي" لتطرح تساؤلات رئيسية حول حقوق الانسان وكيفية التعامل معها في ظل تلك التحولات وبالذات في عدد من الدول وكيفية التعامل مع مفهوم العدالة الانتقالية وقد حدث في بعض تلك الدول انفراجات مؤسسية ما أذى في المقابل حدوث انتكاسات في دول أخرى..

مواد الاعلان

- يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وضميرًا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء..

- لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الإجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود..

- لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

- لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص. ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما.

- لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحط بالكرامة.

- لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

- كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يُخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا..

- لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

- لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً..

- لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه له...

- كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

لا يدان أي شخص من جراء أداء عمل أو الإمتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة...

- لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات..

- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة. ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه...

- لكل فرد الحق أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد. ولا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها...

- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما، ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفا أو إنكار حقه في تغييرها..

- للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله، ولا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملا لا إكراه فيه، والأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة...

- لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا...

- لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة.

حقوق الانسان والتنمية

إسماعيل ولد الشيخ أحمد

بادئ ذي بدء، أود أن أعبر عن أعمق التعازي للشعب اليمني بعد الأحداث الحزينة الخميس الماضي. قلوبنا مع أسر وأصدقاء الضحايا الذين سُلبوا من حقهم الإنساني الأساسي- حق الحياة، وتنضم إلى عائلة الأمم المتحدة بأكملها في اليمن في مواساتها لكم في الأرواح التي فقدت وفي الجرحى.

شهد الأسبوع الماضي كذلك بلوغ قائد عظيم وقدوة عالمية لخاتمة حياة ملهمة وحافلة بالعطاء، وإذ نحتفل اليوم باليوم العالمي لحقوق الإنسان، نستذكر كيف أن هذا القائد بدأ نضالاً علينا أن نواصله. قال نيلسون مانديلا ذات يوم: "الحرية ليست أن تتحرر من الأغلال التي تقيدك بل أن تحيا حياة تحترم حرية الأخرين وتنميها". حريتنا وحقوقنا تعتمد على بعضنا البعض، إننا مدعوون إلى صون ليس فقط حقوقنا وإنما حقوق اخواننا واخواتنا، بغض النظر عن العرق أو الدين أو القبيلة أو الجنسية أو النوع.

ويكمن احترام حقوق الإنسان في صميم كل العمل الذي نقوم به في منظمة الأمم المتحدة، ليس لأن هذا هو الصواب من الناحية الأخلاقية والعالمية فقط، بل كذلك لأننا نؤمن بشدة بأن احترام حقوق الإنسان هو النهج الوحيد الذي سيعزز التنمية طويلة المدى والسلام والاستقرار في البلاد.

تواجه اليمن العديد من التحديات ويجب أن يكون احترام حقوق الإنسان هو جوهر كل الأنشطة التي تتعاطى مع هذه التحديات. وهذا يشمل الحقوق السياسية مثل حرية التعبير والحماية تحت سلطة القانون، وكذا الحق في الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والغذاء والمياه النظيفة. إننا ملتزمون بمساعدة اليمن في ضمان أن يتمتع الناس بهذه الحقوق.

في اليمن عائلة كبيرة من الهيئات والبرامج العاملة فيها، وقد دعمنا صياغة مشروع قانون لإنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان في اليمن لضمان الامتثال لمبادئ باريس. وتم هذا بالتشاور الوثيق مع المجتمع المدني، وستقوم هذه الهيئة المستقلة بالتعاطي مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الحكومية ويتعين المصادقة على إنشائها في القريب العاجل. إننا، كمنظمة الأمم المتحدة، ملتزمون بتقديم الدعم الفني إن دعت الحاجة لبناء قدرات هذه الهيئة.

إننا نقر بالحاجة لمزيد من الشفافية والمساءلة من أجل مشاركة الافراد والنساء والفئات المهمشة في الحياة العامة ونرحب بالإنجازات الإيجابية في هذا الصدد التي تحققت في إطار مؤتمر الحوار الوطني، إن الدفع بالعملية السياسية قدماً توجه ينبغي أن يستمر.

إننا نقر بأهمية المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي والحاجة لجبر الضرر وتعويض الناجين. وإذ نشيد بإنشاء لجنة التحقيق الوطنية فإننا ندعو إلى تسمية أعضائها بصفة عاجلة لتبدأ في العمل بشكل كامل.

تعمل منظمة الأمم المتحدة على حماية حقوق العمل بما فيها الحق في عدم التمييز على أساس العرق أو الأصل أو النوع أو الخلفية الاجتماعية، والحق في الحصول على أجر متساو، والاعتراف بأنه ليس من حق أحد إجبارنا على العمل بما يخالف رغبتنا سواء بالإكراه أو في الظروف الشبيهة بالرق.

إننا نعمل على دعم المهاجرين واللاجئين الذين يتعذر وصولهم للخدمات الاجتماعية العامة، ونشر الوعي حول الواقع المرير الذي يواجه العديد منهم في اليمن، كما إننا نعمل مع وزارة حقوق الإنسان على إعداد قانون لمكافحة الإتجار بالبشر في اليمن ونؤمن بضرورة إبداء موقف راسخ وموحد ضد الإتجار بالبشر والتهريب. وفي الوقت الحالي، وإضافة لفرز وتحديد ضحايا الإتجار، نقوم في منظمة الأمم المتحدة بدعم الضحايا عبر توفير الحماية.

نصف السكان في اليمن من النساء، وهذا مورد لا يمكن أن تتحمل الدولة عبء تجاهله.

إننا بحاجة إلى إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في القوانين وفي الممارسات بما في ذلك الممارسات المؤذية مثل ختان الإناث، ويجب تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة عبر الـ30% التي تمثل الحصة النسبية النسائية.

تشتمل معالجة مسألة الظلم الذي تواجهه النساء والبنات في اليمن على الإنهاء الكامل لزواج الصغيرات. إنه لمن المعيب أن نستمر في مشاهدة الأطفال وهم يجبرون على الزواج من قبل أفراد أسرهم بما يخالف رغبتهم، وإننا نحث الحكومة اليمنية على تحديد سن أدنى للزواج، وأن تحدد بموجب القانون من الذي ينطبق عليه وصف الطفل. وهذا سيمكّن الجهات الفاعلة مثل الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني من ضمان حماية الأطفال بشكل أفضل والتعاطي مع الممارسات الضارة التي تنتهك حقوق الطفل. ويتعين على اليمن كذلك ضمان إدانة العنف الأسري والعنف المبني على النوع الاجتماعي في البلاد، فلا يمكن أن تنعم اليمن بمستقبل حر وزاهر ما لم يوضع حد للعنف المهين والمؤذي والمهدد للحياة الذي يرتكب بحق النساء في منازلهن.

وأخيراً أود التعبير مجدداً عن التزامنا للشعب في اليمن. وبالتعاون مع الحكومة ومع المجتمع المدني والشركاء الدوليين، وقبل هذا وذاك، بالتعاون معكم جميعاً أنتم اليمنيون من شتى الخلفيات والانتماءات، نقف ملتزمين بدعم بناء مستقبل اليمن..مستقبل يحيا فيه الجميع حياة هانئة بسلام.

الممثل المقيم للأمم المتحدة